

اقتصادالعالم في ٢٠٠٣

■ ،، ومع مرور الاعوام وانحسار عصر التجار وظهور عصر رجال الصناعة التوافق إلى القضاء على كل القيود المفروضة على السوق وعلى توريد الأيدي العاملة أصبحت السوق التنافسية رمزاً أصيلاً مع اعتبار الاحتكار العيب الوحيد وتغير الأفكار إلى اعتبار فكرة تناسق الثروة القومية لا مع عرض النقود، وإنما مع إجمالي الإنتاج للسلع والخدمات وهي فكرة يمكن أن تبدو واضحة .. ولذلك أكدت هذه الأفكار بأنه لايمكن أن يوجد في النظام الاقتصادي ما يعتبر إفراطاً عاماً في الإنتاج لأن سعر أي ناتج يتم بيعه يكون له عائد في شكل أجور أو فائدة أو ربح أو بيع يكفي لشراء ذلك الناتج ويحصل عليه جميع هذه العوائد شخص ما في مكان ما، ولم يكد الحصول عليه يتم حتى يتحقق إيقاق يصل إلى قيمة ما يتم إنتاجه .. وتبعاً لذلك لا يمكن أن يوجد في أي وقت نقص في الطلب وهو المقابل الواضح لتشجيع الإفراط في الإنتاج والممكن أن يكون هناك أشخاص يخشون جزءاً من حصيلة البيع لكنهم بعد أن يذهبوا سيقيمون بالاستثمار، ويذكه يظل الإنفاق مظلواً وحتى إذا احتجزوا الحصيلة فإن ذلك لا يعبر من الوضع لأن الأسعار تعدل نفسها بالتأخيرات لتتكيف مع التدفق الأقل للخلل ومن ثم لا يمكن أن يوجد فائض عام في المجتمع أو إلى بقول عام في القوة الشرائية وظلت هذه الأفكار مستمرة وشهدت خلالها فترات متكررة ومزايده السقوط من الأزمان والكساد، فالبضائع لا تباع والعمول لا يجدون فرص عمل، وانضج أن الهياك كفقور في القوة الشرائية حتى وقع الكساد الكبير في بداية القرن العشرين والذي تأكد من خلاله أنه يمكن أن يحدث فقور في الطلب، وقد حدث بالفعل في ذلك الوقت، وأنه قد يكون هناك تفضيل للاحتفاظ بالثوق، وعند ذلك لن تتوائم الأسعار مع التخفاض في تدفق الطلب وتظل البضائع بوجه عام لا تجد من يشتريها، فيصبح من يصنعونها عاطلين عن العمل، وفي هذه الحالة يجب على الحكومة أن تتخذ إجراء صحيحاً من طريق الإفراط لاستكمال تدفق الطلب، وكان ذلك بمنزلة النهاية لفكرة القوة الشرائية، وأصبحت مسألة إدارة الطلب الكلي التي يجب أن تضطلع بها الحكومات مباشرة أو من خلال البنوك المركزية لزيادة الدخل والقوة الشرائية وانقاصها شائعاً واضحاً .. وتراجعت كثيراً مكانة القيمة والتنوع والأسعار والأجور وغيرها ذلك التراجع الذي جسدهت التسمية الحديثة لدراستها وهي التحليل الاقتصادي الجزئي .. وأصبحت إدارة الطلب هي المجال الجديد لفر أكبر من الاهتمام والمكثنة مع العنوان الأضخم الذي اتخذته وهو التحليل الاقتصادي الكلي .. فالعوامل التي تحدد قيمة الناتج أو سعره هي مدى منفعتها التي الإسهام لإشباع الحاجات،

اليوم:بدء دورة تدريبية عن الخدمات المصرفية والتأمين بصنعاء

كتب/ احمد الأسد
تبدأ اليوم بصنعاء الدورة التدريبية الخاصة بالخدمات المصرفية والتأمين والتي تستمر خلال الفترة من ١٣ / ١٥ من الشهر الجاري بحضور الربيين مشاركا يمثلون عددا من المصارف وشركات التأمين والشركات التجارية وبعض الجهات الحكومية.

وأوضح الأخ/ شاهر الصالحى أمين عام المركز اليمني للتوفيق والتحكيم في تصريح له ـ "الثورة" بأن الدورة ستناقش القضايا المتعلقة بخدمات المصارف والتأمين على ضوء السياسة العامة لمنظمة التجارة العالمية وملاحظاتها المرتبطة بخدمات المصارف والتأمين، وستقدم في الدورة ٩ أوراق عمل تتضمن في مجملها قضايا الخدمات المصرفية والتأمين ـ مشيراً الى أن الدورة ستكرس لمناقشة الاتفاقيه العامة لمنظمة التجارة العالمية واثار الانضمام على خدمات القطاع المصرفي والتأمين ومقنضيات تطوير القطاع المالي والاستفادة من إمكانيه التاهيل للمنافسة الى جانب السمات الأساسية للتحكيم في قطاع المصارف والتأمين .

دورتان تدريبيتان حول زراعة القطن والجمعيات السمكية في آين

■.اين/سيا/ بدأت امس في محافظة آين أعمال الدورة التدريبية الخاصة بزراعة القطن التي ينظمها مركز التدريب الزراعي بصعار بالتعاون مع مشروع ابراس وجمعية لجنة آين الزراعية على مدى اسبوعين بمشاركة ٣٠ مشاركا، وتحدث الاخ المهندس/ فريد احمد مجور محافظ محافظة آين في بداية الدورة مؤكدا على اهمية زيادة محصول القطن باعتباره احد مصادر الدخل القومي للملاد.

من جانبه ٠ تطرق الاخ المهندس علوي عبد القادر السقاف مدير عام مركز التدريب الزراعي بالمحافظة الى اهمية هذه الدورة في اطلاع المزارعين بمطقة دلتا آين على اهم الوسائل المساعدة في زراعة محصول القطن و الاساليب الحديثة في تطوير وتحسين انتاجه من جهة اخرى، هدفت الدورة التدريبية الخاصة باسس تنظيم وإدارة الجمعيات السمكية في المحافظات الجنوبية والتي بدأت اعمالها امس في جمعية شقرة بمحافظة آين الى ارساء أسس وتطوير العمل الإداري السمكي للجمعيات السمكية ، ويشترك في الدورة التي تستمر على مدى اسبوع ٣٠ مشاركا يمثلون اعضاء مجالس الادارية للجمعيات السمكية بالمحافظة

تصدير أكثر من ٤٠٠ ألف طن من الغاز

اليمني المسال عبر ميناء عدن

■.. عدن /سيا/ صدر امس عبر ميناء عدن اربعمائة الف وخمسمائة طن من الغاز اليمني المسال على متن الناقله البنمبه /بينور/ والتي تزودت الى جانب ذلك بمائتين وسبعين طناً من الوقود ، كما استقبلت مصافي عدن امس مائة وخمسة الف طن من المشتقات النفطية الخارجية لغرض التكرير.

قطر تصدر الغاز المسال للولايات المتحدة

■..سان فرانسيسكو /رويترز/ اكدت قطر وشركة كونوكوفيليبس الامريكية للنظف ابرام اتفاقية تصدّر بموجبها قطر الغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة بنهاية العقد. وقالت شركة كونوكوفيليبس في بيان انه بموجب مذكرة تفاهم اعلنت في واشنطن ستندرس قطر وشركة كونوكوفيليبس اتفاقية طويلة الاجل تقدم بمقتضاها قطر ٧ر٥ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا ابتداء من عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ تقريبا. وبموجب هذه الخطط التي ذكرتها رويترز يوم الخميس ستزود محطة للغاز الطبيعي المسال بنتها قطر وشركة كونوكوفيليبس في قطر السوق الأمريكية على مدى ٢٥ عاما بنحو مليار قدم مكعب من الغاز يوميا . و اعلنت عدة مشروعات في الاونة الاخيرة لزيادة شحنات الغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة حيث اثار تناقص امدادات الغاز المحلية وزيادة الطلب من محطات الطاقة تحذيرات من جانب المسؤولين الاتحاديين بضرورة زيادة واردات الغاز لخفض اسعار الغاز التي زادت الى المثلين تقريبا بالمقارنة مع مستوياتها قبل عام.

الهند : احتياطات النقد الاجنبي ترتفع الى ٨٢,٧ مليار دولار

■.يومباي /رويترز/ قال بنك الاحتياطي الهندي امس السبت ان احتياطياته من النقد الاجنبي زادت خلال الاسبوع المنتهي في الرابع من يوليو الى ٨٢٫٧٧٤ مليار دولار من ٨١٫٩٠٥ مليار دولار في الاسبوع السابق. وقال في نشرته الاحصائية الاسبوعية ان احتياطات العملات الاجنبية زادت الى ٧٩٫٠٧٥ مليار دولار من ٧٨٫٢٢١ مليار دولار فيما زادت احتياطات الذهب الى ٣٫٦٩٨ مليار دولار من ٣٫٦٢٣ مليار دولار واستقرت احتياطات البنك من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي دون تغيير عند وحدة واحدة. و اشار الى ان الاحتياطات المقومة بالدولار الامريكي اذت في حساباتها تاثير ارتفاع او انخفاض قيمة عملات اخرى ضمن سلة الاحتياطات مثل اليورو والين والجنيه الاسترليني.

الثورة

AL THAWRA

تحرير التجارة الدولية وأسس التبادل التجاري

أحمد ماجد الجمال # - الحلقة الثانية

أحمد ماجد الجمال

وبالتالي إيجاد قيمة قابلة للتبادل، وهذه هي البداية المتكررة في الجانب الآخر للرؤية الحديثة في ما يتعلق بتحديد السعر وهو التفاعل بين العرض والطلب والتي تنبع من الندرة .. واما من كعبة العمل اللازمة للحصول عليها..

وكانت هذه الفكرة في صورتها الاولى بداية التفكير والاجتهاد على أكبر جانب من الأهمية في العصور الحديثة، هل الاقتصاد موضوع استراتيجي ثابت، بحيث يتم العثور على حقائق خالدة مثل علم الفيزياء أو الكيمياء أو الرياضيات؟ .. ام ان التعامل معه على أساس التطور المستمر، وبالتالي يجب أن يكون الموضوع – ولا سيما ما يدعو إليه من سياسات منطوقة دائماً – بالمثل حتى يلاحق تطورها؟

مثلاً رأى البعض من الاقتصاديين أن الرسوم الجمركية الخمائية هي أداة رئيسية لمسيرة التغيير، وأن دورها يختلف اختلافاً كبيراً تبعاً للمرحلة المحددة للتطور فهي ليست صفيدة كذل في المرحلة المبكره أو البدائية وليست ضرورية كذلك لبلد في المرحلة النهائية من مراحل تطوره الاقتصادي .. لا سيما إذا كانت بلدان أخرى قد وصلت إلى هذه المرحلة الأخصرة قبله أو كانت بلداناً أخرى قد سبقتة، وقد كانت التجارة الحرة بالنسبة لمن وصل إليها كما في بريطانيا، أداة جيدة لتأخير انتقال البلدان المتأخرة اللاحقة من مراحل تطورها المبكرة .. فعند هذه النقطة تاتي عملية بدأت منذ زمن طويل في أكثر البلدان نضجاً، ومنها بجية الضغط من أجل الحماية الجمركية ضد القادمين الجدد الأكثر شبهاً وعنفواناً وتوجها إلى الساحة التنافسية.

ومن هناك قامت الولايات المتحدة الأمريكية

بصورة مختلفة في أوروبا بحماية صناعة الصلب والحسوجات والسيارات والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية وغيرها من القدرة المتنوعة للامبان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين وبقية العالم الصناعي الأحدث عهداً .. فالاستثناء السابق للصناعات الناشئة أصبح استثناء للصناعات القديمة التي اصابتها الشيخوخة،

13

إحدى العملات مقدرة في شكل عملة أخرى هي قيمة ثابتة تماماً، وأن الأفراد احرار في تحويل إحدى العملتين إلى الأخرى .. ومن المتوقع أن يستمر ذلك النبات وهذه الحرية خلال الفترات المستقبلية، لكن الواقع الآن غير هذا .. إذ أن اختلاف الأنظم النقدية ما بين الدول إنما يصاحبه اختلاف من وقت لآخر في قيمة إحدى العملات مقدرة في شكل عملة أخرى .. وفضلاً عن هذا فإن جميع العملات لا تتمتع بالقرن نفسه من القبول لدى جميع الأفراد في مختلف الدول في التجارة الخارجية .. ففي حين لا توجد في التجارة الداخلية أية صعوبة في تسوية المبادلات، لأنه يمكن بكل سهولة مقارنة مختلف الأسعار داخل الدولة الواحدة، وذلك بواسطة العملة الوطنية التي تتمتع بقبول عام من كافة الأفراد داخل الدولة، فإن مثل هذه السهولة لا توجد في التجارة الخارجية نظراً لوجود أكثر من عملة واحدة وعدم ثبات معدل التبادل التجاري في ما بينها واحتمال اختلافه في المستقبل القريب عما هو عليه في الوقت الحاضر وكذا اختلاف الأنظم النقدية ما بين مختلف الدول لا يعكس فحسب على معدل التبادل في ما بين عملاتها بل إنه يعني أيضاً وجود اختلاف في السلطات النقدية وفي الأنظام المصرفي وفي السياسة النقدية المتبعة وفي سياسة الدين العام والسياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وسياسة الاستثمار والمناخ العام له من دولة إلى أخرى.

أما التميز الأخرى في العلاقات الاقتصادية الدولية عن التجارة المحلية، فهو اختلاف في السياسات الوطنية ووجود حواجز أو عقبات تقف في وجه حرية التبادل الاقتصادي ما بين مختلف الدول، وهي حواجز وعقبات لا وجود لها داخل الدولة الواحدة .. ذلك أن كل دولة هي وحيدة سياسية قائمة بذاتها ذات سيادة تامة على أراضيها وذات حكومة مسؤولة عن رفاهية أفراد المجتمع الذي تضمه هذه الدولة .. وهكذا تتخذ كل حكومة تلك السياسات الاقتصادية والمالية النقدية التي تعتقد أنها مناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد للدولة، ولو كان من شأنها إقامة عقبات امام حرية التبادل الاقتصادي والتجاري وحرية تنقل العمل ورأس المال ما بين الدولة والدول الأخرى .. ومثال لهذه العقبات الرسوم الضريبية والجمركية، والقيود الكمية، واتباء النظام الرقابة على الصرف، وتقرير إجراءات إدارية معقدة، وغير ذلك من الوسائل التي تتسبب في ومن شأن كافة الاعتبارات المذكورة أن تجعل من موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية موضوعاً متميزاً عن العلاقات الاقتصادية داخل الدولة الواحدة.

باحث – وزارة المالية

لها أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع .. أما في حالة الكساد فإن قواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة للإنفاق غير المغطي للإيرادات (العجز في الموازنة) من أجل دعم الطلب، وهو جوهر الفكر الكينزي.

أما فصل الاقتصاد عن السياسة والدوافع السياسية إنما هو شيء عقيم .. كما أنه عطاء يخفي واقع القوة الاقتصادية ودوافعها، وهو أيضا مصدر أساسي لسوء التكيف والخطأ في السياسة الاقتصادية.. فمن الواضح أن البلدان الصناعية الاقدم عهداً قد علمت البلدان التي جاءت بعدها اقتصادها دون أن تحذف بما كان يعود عليها بالمنفعة في مجال التجارة .. ومن هذه الأفكار قدمت بريطانيا لكل من الولايات المتحدة والمانيا تجربتها عن السوق الكلاسيكية والتجارة الحرة، ثم جاء بعد ذلك دور المانيا لتقديم تجربتها للولايات المتحدة والمرحلة التي تلت ذلك كانت اليابان المستهلكة الأساسية للأفكار الاقتصادية الأمريكية تتحول إلى المصدر للفكر الاقتصادي التجاري للبلدان الأحدث عهداً على المسرح الصناعي ثم في تدفق معاكس لأمريكا وأوروبا..

■ معلوم أن كل بلد في العالم يشترك في التجارة الدولية بغض النظر عن الحجم ودرجة التنمية بهدف الحصول على مكاسب من هذه التجارة، ولكن هناك شروط أساسية إذا توفرت تتعدم بوجودها التجارة الخارجية وهي :

١- دوال إنتاج متشابهة بين الدول..
٢- نسب موارد متشابهة..
٣- نوق متشابه ومتجانس في كل الدول..
٤- نطاق القلة ثابت..

ومن هذه الظروف جاءت التأثيرات الهائلة للفكر

العالم الاقتصادي البريطاني جون كينز والاساسيات التي دعا إليها بسيطة للغاية ومعدة بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد .. فقد رأى أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في المعاملة الكاملة، بل يستطع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة ما يسمى توازن المعاملة الناقصة .. ولذلك فإن الحكومة تستطيع ويتبعي

الفجوات التكنولوجية..